الأمم المتحدة S/PV.9925

مؤقت

مجلس الأمن

السنة الثمانون

الجلسة **9925**

الخميس، 29 أيار/مايو 2025، الساعة 17/20

نيويورك

الرئيس	السيد سيكيريس	(اليونان)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد بوليانسكي
	باكستان	السيد جادون
	بنما	السيدة كاريسو ديفيد
	الجزائر	السيد يحياوي
	جمهورية كوريا	السيد سانغجين كيم
	الدانمرك	السيدة لاندي
	سلوفينيا	السيدة بلوكار دروبيتش
	سيراليون	السيدة تنغبي
	الصومال	السيد عثمان
	الصين	السيد غنغ شوانغ
	غيانا	السيدة بن
	فرنسا	السيد دارماديكاري
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة فيني
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة وو

جدول الأعمال

الحالة في ليبيا

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0928 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افتتحت الجلسة الساعة 17/20.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في ليبيا

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2025/333، التي تتضمن نص مشروع قرار قدمته فرنسا واليونان.

المجلس مستعد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه.

أعطي الكلمة أولا لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات قبل التصويت.

السيد دارماديكاري (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): يسلط الأمين العام في تقريره الأخير (S/2025/257) عن تنفيذ القرار 2733 (2024) الضوء على البيئة السياسية والأمنية الهشة في ليبيا. ولا تزال العاصمة طرابلس تحت سيطرة الميليشيات والجماعات المسلحة، وهو ما أكدته الاشتباكات العنيفة التي وقعت في الأسابيع الأخيرة، والتي أعرب المجلس عن رأيه بشأنها في بيان للصحافة في 17 أيار/مايو (SC/16064). والحدود سهلة الاختراق والاتجار بالبشر آخذ في الانتشار. وبالتالي، فإن حظر الأسلحة المفروض على ليبيا لا يزال مناسبا تماما لمساعدة ليبيا على استعادة سيادتها ووحدتها واستقرارها والسيطرة على حدودها.

وفي هذا السياق، لا بد من التنفيذ الفعال لحظر الأسلحة من قبل جميع الجهات الفاعلة. وتساهم التصاريح التي وضعها المجلس منذ عام 2016 لتمكين الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية من تفتيش السفن المشتبه في انتهاكها لحظر توريد الأسلحة في أعالي البحار قبالة سواحل ليبيا في تحقيق هذا الهدف. وهذه آلية أساسية لاستقرار ليبيا والمنطقة بأسرها.

وقد استمعت فرنسا واليونان، البلدان المشاركان في تقديم مشروع القرار S/2025/333، إلى آراء السلطات الليبية التي أجريت معها مشاورات مكثفة في طرابلس ونيويورك. وبناء على طلب السلطات الليبية، تقترح فرنسا واليونان تجديد الآلية التي وُضعت بموجب القرار 2292 (2016) وعُدّلت بموجب القرار 2733 (2024) لمدة ستة أشهر. وعلى أساس هذا القرار ستواصل عملية إيريني التابعة للقوة البحرية للاتحاد الأوروبي في البحر الأبيض المتوسط – المسؤولة الوحيدة عن التنفيذ العملياتي – ضمان الامتثال لحظر الأسلحة المفروض على ليبيا. وتعمل عملية إيريني، المنتشرة منذ عام 2020 قبالة السواحل الليبية في أعالي البحار، بمهنية وحيادية وفعالية وتتعاون بشكل كامل مع ليبيا والبلدان المجاورة ومع جميع الدول الأعضاء. وبذلك سيتمكن الاتحاد الأوروبي من مواصلة تقديم مساهمة ملموسة في تحقيق الاستقرار في ليبيا.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): سأطرح مشروع القرار للتصويت الآن.

أجري تصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

باكستان، بنما، الجزائر، جمهورية كوريا، الدانمرك، سلوفينيا، سيراليون، الصومال، غيانا، فرنسا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية، اليونان

المعارضون:

لأحد

الممتنعون عن التصويت:

الاتحاد الروسي، الصين

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): حصل مشروع القرار على 13 صوتا مؤيدا من دون معارضة، مع امتناع عضوين عن التصويت. اعتمد مشروع القرار بوصفه القرار 2780 (2025).

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات بعد التصويت.

السيد عثمان (الصومال) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن الأعضاء الأفارقة الثلاثة في مجلس الأمن – الجزائر وسيراليون والصومال – فضلا عن غيانا (مجموعة 3+1).

لقد صوتت مجموعة 3+1 تأييداً للقرار 2780 (2025)، الذي أقر بتمديد تقني لمدة ستة أشهر للتفويض المنصوص عليه في القرار 2733 (2024)، من أجل تنفيذ حظر الأسلحة المتعلق بليبيا. ونحيط علما بتقرير الأمين العام (S/2025/257) الذي يسلط الضوء على أنشطة عملية إيريني التابعة للقوة البحرية للاتحاد الأوروبي في البحر الأبيض المتوسط خلال الفترة المشمولة بالتقرير، والتي شملت أكثر من 000 2 عملية ايقاف واعتراضين. وتعرب مجموعة 3+1 عن قلقها من أنه على الرغم من الجهود التي تبذلها عملية إيريني، لا يزال حظر الأسلحة غير فعال. ولذلك فإننا نواصل الدعوة إلى مزيد من الشفافية والمساءلة في تنفيذ حظر الأسلحة وتعزيز دور لجنة الجزاءات فيما يتعلق بالتخلص من المواد المضبوطة وتدميرها أو نقلها.

وتعتقد مجموعة 3+1 أن من المهم التعامل مع تنفيذ عملية إيريني بتقييم واضح وصادق، لا سيما من منظور الشعب الليبي، وذلك لضمان أن تظل مشاركتنا الجماعية ذات صلة ومشروعة، مع الاحترام الكامل لسيادة دولة ليبيا ووحدتها وسلامة أراضيها. كما أننا نأمل أن يتعاون الاتحاد الأوروبي مع الحكومة الليبية خلال الأشهر الستة المقبلة لتعزيز التنسيق وضمان أن تحقق عملية إيريني النتائج المرجوة. وينبغي أن يشمل ذلك تعزيز التعاون مع خفر السواحل الليبي.

وقد ذكّرتنا الأحداث الأخيرة في طرابلس بالحاجة إلى اتخاذ المزيد من الإجراءات الملموسة في مواجهة التحديات التي تعيق التنفيذ الفعال لحظر الأسلحة. وبناء على ذلك، ستواصل مجموعة 3+1 العمل مع أعضاء المجلس لدعم الجهود التي من شأنها وقف تدفق الأسلحة إلى ليبيا لوقف تصعيد العنف وحماية المدنيين وضمان عودة السلام والاستقرار.

وختاما، تؤكد مجموعة 3+1 من جديد التزامها الثابت بسيادة ليبيا ووحدتها وسلامتها الإقليمية. ونحن على استعداد للمشاركة بفعالية في أي مناقشات مستقبلية تسهم في التنفيذ الكامل لهذا القرار لصالح الشعب الليبي واستقرار المنطقة.

السيدة بلوكار دروبيتش (سلوفينيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): ترحب سلوفينيا بالقرار الذي اعتمد اليوم بتجديد الإذن بتفتيش السفن في أعالي البحار قبالة سواحل ليبيا التي يشتبه في انتهاكها لحظر الأسلحة الذي فرضته الأمم المتحدة (القرار 2780 (2025))، كما هو منصوص عليه أصلا في القرار 2292 (2016). لقد صوّتنا تأييداً للنص ونشكر فرنسا واليونان على جهودهما بوصفهما مشاركين في الصياغة.

إن التدهور السريع وتصاعد أعمال العنف في ليبيا في الآونة الأخيرة، اللذان ترتب عنهما وقوع ضحايا من المدنيين وإلحاق أضرار جسيمة بالبنية التحتية المدنية، مؤسفان للغاية. وفي حين أن اتفاق الهدنة اللاحق كان موضع ترحيب كبير – ونحن نثني على دور الممثل الخاص تيتي وبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا – من الواضح أن الحالة في ليبيا لا تزال هشة ومتقلبة. وقد أثار قلقنا بشكل خاص استخدام الجماعات المسلحة للأسلحة الثقيلة في المناطق المكتظة بالسكان خلال الاشتباكات الأخيرة. وقد كشف ذلك عن الحاجة الماسة إلى التمسك بحظر الأسلحة الذي فرضته الأمم المتحدة وآليات إنفاذه لمنع التدفق غير المشروع للأسلحة إلى البلد وفي جميع أنحاء المنطقة. وهذه مسؤولية جماعية تقع على عاتق مجلس الأمن والمجتمع الدولي.

ونرى أن القرار الذي اعتمد اليوم الذي يأذن بتفتيش السفن مساهمةٌ ملموسة في تحقيق هذا الهدف المشترك. إن عملية إيريني التابعة للقوة البحرية للاتحاد الأوروبي في البحر الأبيض المتوسط هي الجهة الدولية الوحيدة التي تقوم حاليا بهذا العمل الهام، بالتعاون مع الأمم المتحدة والسلطات الليبية والبلدان المجاورة. وتمثل عملية إيريني إشارة قوية على التزام الاتحاد الأوروبي ودعمه الفعال للسلام والاستقرار في ليبيا، بما يتماشى مع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة والقانون الدولي. وتفخر سلوفينيا بمشاركتها في البعثة منذ إنشائها.

ونعتقد أن جميع الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية على حد سواء يمكنها أن تستكمل الجهود المبذولة في إطار عملية إيريني، ونشجعها على القيام بذلك، بما في ذلك عن طريق القيام بتفتيش الشحنات المتجهة إلى ليبيا أو القادمة منها في أقاليمها، على النحو المبين في أحدث تقرير للأمين العام (S/2025/257). ومن الجدير بالترحيب أنه، وبفضل اعتماد هذا القرار، ستواصل عملية إيريني تنفيذ ولايتها لمدة ستة أشهر أخرى – ونأمل أن تستمر بعد ذلك.

وفي هذا الوقت الحساس والمحوري بالنسبة لليبيا، نعتقد أن اعتماد هذا القرار اليوم يصب في مصلحتنا جميعا، ولا سيما مصلحة الشعب الليبي، في الوقت الذي نحاول فيه صياغة توافق سياسي وإبعاد البلد عن دورة العنف.

السيد بوليانسكي (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): امتنع الاتحاد الروسي عن التصويت على القرار الذي أعدته فرنسا واليونان (القرار 2780 (2025)) بشأن تمديد نظام التفتيش الخاص في أعالي البحار

قبالة سواحل ليبيا لتعزيز فعالية تطبيق حظر الأسلحة في البلد. ونولي أهمية خاصة للجهود الدولية المكرّسة لضمان الامتثال الدقيق للقيود المفروضة على ليبيا بموجب جزاءات الأمم المتحدة. كان من الممكن أن تتضمن المكونات الرئيسية لهذا الترتيب، في جملة أمور، نظام تفتيش خاص في أعالي البحار قبالة سواحل ليبيا. وعندما أنشيء هذا النظام في عام 2016، اعتقدنا مع أعضاء آخرين في المجلس أن الآلية يمكن أن تصبح أداة فعالة لمكافحة عمليات نقل الأسلحة غير المشروعة إلى الجماهيرية العربية الليبية السابقة، ونتيجة لذلك، كان من الممكن أن تيسر تهدئة النزاع الداخلي في ليبيا. ومع ذلك، مع مرور الوقت، لا يسعنا إلا أن نلاحظ أننا لم نتمكن من تحقيق ذلك.

ولا يمكن اعتبار التنفيذ العملي للقرار 2292 (2016) من قبل عملية إيريني التابعة للقوة البحرية للاتحاد الأوروبي في البحر الأبيض المتوسط مرضياً. فمنذ أن بدأت عملية إيريني عملها في آذار/مارس 2020، وعلى الرغم من اعتبارها نشطة للغاية، لم تظهر أي نتائج مقنعة فيما يتعلق باعتراض المعدات العسكرية المهربة التي يتم نقلها إلى ليبيا. وطوال هذه الفترة بأكملها، لم يكن هناك أي حالة يمكن اعتبارها بشكل لا لبس فيه حالة اعتراض ناجح لشحنة محظورة.

وبجانب عدم وجود نتائج ملموسة لعملية إيريني، فإن الأساليب التي تنتهجها تثير القلق أيضا. ومن غير المقبول على الإطلاق أن يُظهر الاتحاد الأوروبي تعسفا عند تحديد مكان إجراء الدوريات والسفن التي يتم تفتيشها. كما تحدث العديد من الانتهاكات أثناء عمليات التفتيش. ونلاحظ الأنشطة التي تفتقر إلى الشفافية التي تقوم بها عملية إيريني، بما في ذلك في إطار تعاملها مع لجنة الجزاءات المنشأة عملاً بالقرار 1970 (2011). ويتم تقديم التقارير بشكل انتقائي وغالبا ما تفتقر إلى المعلومات اللازمة. ونشعر بالقلق بشكل خاص من التقييم التعسفي الذي تقوم به عملية إيريني للشحنات التي يتم تفتيشها. وكثيرا ما تُصنف السلع المدنية البحتة على أنها تنطوي على إمكانيات عسكرية، دون مبرر منطقي كاف. وفي عدد من الحالات، اتخذت قرارات بشأن مصير الشحنات التي ضبطت في انتهاك لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بما في ذلك محاولات بيع تلك البضائع ونقلها إلى أطراف ثالثة. وهذه الأعمال لا تتعدى حدود التفويض الممنوح بموجب القرار 2292 (2016) فحسب، بل إنها تقوض الثقة في الآلية التي من المفترض أن تضمن الامتثال لتدابير الجزاءات تحت رعاية الأمم المتحدة.

وفي الوقت نفسه، لا تزال الحالة في ليبيا غير مستقرة. فأراضيها مليئة بالأسلحة، بما في ذلك الأسلحة الثقيلة، وهو ما أكدته مؤخرا الاشتباكات التي وقعت في طرابلس. وخلال اجتماعاتنا بشأن ليبيا، تؤكد العديد من الوفود بانتظام على ضرورة تعزيز فعالية نظام حظر الأسلحة. ونحن نؤيد تلك الدعوات. ولكن هذا يثير سؤالا منطقيا: هل يمكننا تحقيق تقدم حقيقي إذا كان هذا المسعى الهام يقع عمليا تحت سيطرة جهة فاعلة إقليمية واحدة لا تحقق نتائج ملموسة وتتورط بانتظام في حوادث فاضحة مختلفة؟ وفي ظل هذه الخلفية، لا يخفي الليبيون أنفسهم عدم رضاهم عن عملية إيريني، ويشككون في جدوى استمرارها عملها.

ولا نزال مقتنعين بأن التنفيذ الفعال للقيود الدولية المفروضة على ليبيا لا يمكن أن يتحقق إلا امتثل جميع اصحاب المصلحة امتثالا صارما لجميع قرارات تطبيق الجزاءات، روحاً ونصاً، واحترموا القانون

الدولي وكفلوا شفافية جهودهم وخضوعها للمساءلة. وفي هذه المرحلة، من الواضح أن عملية إيريني لا تستوفي هذين المعيارين.

السيدة وو (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلمت بالإنكليزية*): تواصل الولايات المتحدة دعم التنفيذ الفعال للحظر الذي فرضته الأمم المتحدة على توريد الأسلحة إلى ليبيا بينما نعمل على تمكين ليبيا من تحمل مسؤولية أمنها. وتمثل هذه السلطة آلية مهمة للسماح للدول الأعضاء بإنفاذ حظر الأسلحة ومنع تفشي الاتجار بالأسلحة – وهي أولوية رئيسية حددها المجلس. ونرحب بإجراء المزيد من المشاورات مع الليبيين حول الترتيبات المستقبلية.

ونعرب عن شكرنا لعملية إيريني التابعة للقوة البحرية للاتحاد الأوروبي في البحر الأبيض المتوسط على تخصيصها موارد لرصد الأنشطة غير المشروعة قبالة سواحل ليبيا وتعطيلها. وتؤدي عملية إيريني وظيفة حاسمة لتبادل المعلومات، لا سيما مع فريق الخبراء المعني بليبيا.

السيد جادون (باكستان) (*تكلم بالإنكليزية*): صوتت باكستان مؤيدة للقرار 2780 (2025) الذي ينص على تمديد تقني للأحكام المنصوص عليها في القرار 2733 (2024) لأننا نعتقد أن التمديد سيتيح فرصة لمعالجة الشواغل القائمة بشأن تنفيذ حظر الأسلحة والتأكد مما إذا كان نظام الجزاءات يستحق التجديد أو ما إذا كان يتعين تحديد آليات بديلة بقيادة ليبية في المستقبل. ويدعو وفد بلدي إلى اتباع نهج متوازن خلال فترة التمديد يضمن التنفيذ الفعال لحظر الأسلحة مع احترام سيادة ليبيا وسلامة أراضيها. وندعو بقوة إلى التنسيق والتعاون الوثيقين مع المؤسسات والسلطات الليبية المعنية، وكذلك مع الأطراف المعنية الأخرى.

وتعتقد باكستان بدورها أن بناء قدرات الإدارات الليبية المعنية وتدريبها سيساهم في تنفيذ حظر الأسلحة بفعالية أكبر مع إعداد تلك الإدارات للاضطلاع بهذه العمليات بشكل مستقل في المستقبل. وعلاوة على ذلك، ينبغي على لجنة الجزاءات أن تأخذ زمام المبادرة في تنفيذ حظر الأسلحة، لا سيما في المسائل المتعلقة بالتخلص من أي أصناف مضبوطة، مع ضمان تنفيذ التدابير بشفافية.

وفي الختام، تؤكد باكستان مجددا، بصفتها بلدا شقيقا لليبيا وشعبها، التزامها الراسخ بسيادة ليبيا واستقلالها وسلامة أراضيها ووحدتها الوطنية. وسنواصل المساهمة الإيجابية في جهود الأمم المتحدة لتعزيز السلام والاستقرار في ليبيا.

السيد غنغ شوانغ (الصين) (*تكلم بالصينية*): امتنعت الصين عن التصويت على القرار 2780 (2025). وأود أن أقدم التعليل التالي.

إن حظر الأسلحة الذي فرضه مجلس الأمن إجراء مهم للحفاظ على الأمن والاستقرار في ليبيا والمنطقة. ولطالما دعت الصين جميع الأطراف إلى التنفيذ الصارم لقرارات مجلس الأمن والعمل معا للحد من الاتجار غير المشروع بالأسلحة وانتشارها. ووفقا للقرار 2292 (2016)، بذل الاتحاد الأوروبي في السنوات الأخيرة جهودا وقدم مساهمات لمراقبة تنفيذ حظر الأسلحة في أعالي البحار قبالة سواحل ليبيا من خلال تنفيذ عملية إيريني التابعة للقوة البحرية للاتحاد الأوروبي في البحر الأبيض المتوسط. ولكن،

في الوقت نفسه، أعرب عدد من الأطراف، بما في ذلك البلد المعني، عن تحفظات متزايدة بشأن فعالية عملية إيريني. وأعرب العديد من أعضاء المجلس عن قلقهم بشأن كيفية التخلص من الأصناف المهربة المضبوطة. وفي ظل هذه الظروف، من الضروري أن يقيّم مجلس الأمن ولاية عملية إيريني تقييما كاملا وأن يستمع بعناية إلى آراء ليبيا وغيرها من أصحاب المصلحة المعنيين وأن يجري تعديلات في الوقت المناسب في ضوء الاحتياجات الفعلية.

وفي الوقت الحالي، لا تزال الحالة السياسية والأمنية في ليبيا تواجه تحديات هائلة. وينبغي أن يحترم المجتمع الدولي سيادة ليبيا واستقلالها وسلامة أراضيها بشكل فعال وأن يدعم ليبيا في الحفاظ على الاستقرار الوطني وتعزيز العملية السياسية فيها وأن يقدم المزيد من المساعدات لليبيا لمساعدتها على بناء قدراتها الأمنية الذاتية والنهوض بالتنمية الوطنية وإعادة الإعمار، حتى يتسنى مبكراً تحقيق السلام والاستقرار في الأجل الطويل في ليبيا. والصين مستعدة للعمل مع المجتمع الدولي لتقديم مساهمات أكثر لتحقيق هذه الغاية.

السيدة لاندي (الدانمرك) (*تكلمت بالإنكليزية*): تشكر الدانمرك القائمين على صياغة مشروع القرار – فرنسا واليونان – على جهودهما المكثفة لضمان تمديد الإذن المنصوص عليه في القرار 2733 (2024)، وذلك بالتشاور الوثيق مع السلطات الليبية وبدعم قوي من المجلس. ويسرنا أنه اعتُمد الآن.

لقد أجج انتشار الأسلحة النزاع في ليبيا لفترة طويلة جدا. وكما اتضح من الاشتباكات العنيفة المثيرة للقلق التي وقعت بين الجماعات المسلحة المدججة بالسلاح في طرابلس في وقت سابق من هذا الشهر، هناك حاجة ملحة لتحقيق الاستقرار في الحالة الهشة في البلد. وفرض حظر الأسلحة وسيلة ضرورية لتحقيق هذه الغاية. وتساهم عملية إيريني التابعة للقوة البحرية للاتحاد الأوروبي في البحر الأبيض المتوسط في تعطيل إمدادات الأسلحة، بصفتها الآلية الإقليمية التشغيلية الوحيدة المعنية بتنفيذ القرار 2733 (2024)، مما يخلق بيئة أكثر ملاءمة لاستئناف العملية السياسية. وما فتئت عملية إيريني تعمل بدأب، باستخدام الأصول الجوية والبحرية والسواتل، لضمان المساءلة وللردع عن ارتكاب المزيد من الانتهاكات.

وفي غياب آليات أخرى للإنفاذ والامتثال، يجب أن تكون عملية إيريني قادرة على مواصلة عملها الضروري. وقد ضمنّا، بتمديد الأذون المنصوص عليها في القرار 2733 (2024)، ألا يسود الإفلات من العقاب. ونحث جميع الدول الأعضاء على التعاون الكامل مع عملية إيريني والتقيد بالتزاماتها بموجب حظر الأسلحة. وأود أيضاً أن أؤكد للأعضاء أن الدانمرك ستواصل دعم تحقيق الاستقرار في ليبيا وبدء عملية سياسية يمكن أن تفضي إلى تحقيق السلام الدائم.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثل اليونان.

بصفتنا مشاركين في وضع المسودة الأولى، نود أن نشكر أعضاء المجلس على دعمهم في تمديد الأذون المنصوص عليها في القرار 2733 (2024)، وذلك باتخاذ القرار 2780 (2025) اليوم. ونعتقد أن هذا التجديد لمدة ستة أشهر يوفر فرصة للتواصل مع أعضاء المجلس وكذلك مع جميع الأطراف المعنية وأصحاب المصلحة، ولا سيما السلطات الليبية.

ونود أن نشدد على أهمية تجديد القرار 2292 (2016)، بصيغته المعدلة بالقرار 2733 (2024)، حيث أنه يشكل الإطار القانوني الذي ينص على الإذن بعمليات تفتيش السفن التي تنفذها الدول الأعضاء، وهي تتصرف بصفتها الوطنية أو من خلال منظمة إقليمية، في أعالي البحار في ظل ظروف معينة. وكما ورد في تقرير الأمين العام (S/2025/257)، يظل من الأهمية بمكان أن يُنفَّذ حظر توريد الأسلحة، إلى جانب الأذون الواردة في القرارين 2292 (2016) و 2733 (2024)، تنفيذاً صارماً وشاملاً لمنع عمليات النقل غير المشروع جوا وبرا وبحرا.

وتشهد التطورات الأخيرة في ليبيا على أهمية الحفاظ على هذا الإطار القانوني الهام. ولذلك، فإننا ندعم جميع الإجراءات التي تؤدي إلى تعزيز فعالية حظر الأسلحة الذي تفرضه الأمم المتحدة على ليبيا. وتوفر العملية العسكرية للاتحاد الأوروبي في البحر الأبيض المتوسط (عملية إيريني)، باعتبارها أداة محايدة وفريدة، تأثيراً رادعاً ضد تهريب الأسلحة. وهي بمثابة أداة هامة تسهم بشكل ملموس وفعال في تنفيذ حظر الأسلحة الذي تفرضه الأمم المتحدة وفي الجهود الدولية الرامية إلى تحقيق السلام والاستقرار في ليبيا.

أستأنف مهامي الآن بصفتي رئيس المجلس.

لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين.

رُفعت الجلسة الساعة 17/40.